

استفتاء مثير للجدل
يهدد عهد بوتين إلى 2036

موسكو - فتح الروس الباب أمام الرئيس فلاديمير بوتين ليبقى في السلطة حتى عام 2036 بتصويتهم باغلبية ساحقة لصالح حزمة تعديلات دستورية تسمح له بترشيح نفسه للرئاسة فترتين جديتين غير أن معارضين قالوا إن النتائج شهدت تزويرا على نطاق واسع. وأظهرت النتائج الرسمية التي نشرت الخميس أن بوتين، ضابط الاستخبارات السوفيتية السابق الذي يحكم روسيا منذ أكثر من 20 عاما كرئيس أو رئيس للوزراء، فاز بسهولة بالحق في الترشح مرتين أخريين للرئاسة بعد انتهاء ولايته الحالية في 2024.

وتعني هذه النتائج أن يوسع بوتين (67 عاما) أن يبقى رئيسا لروسيا لمدة 16 سنة أخرى. وتمكن بوتين من البقاء في السلطة لفترة أطول من أي زعيم روسي أو سوفيتي آخر منذ جوزيف ستالين، الذي تولى الحكم في سنة 1924 وبقي في منصبه حتى وفاته في 1953.

وقالت لجنة الانتخابات المركزية إن 77.9 في المئة من الأصوات التي تم فرزها في أنحاء أكبر دولة في العالم من حيث المساحة جاءت مؤيدة لتغيير الدستور، فيما صوت برفض التعديلات الدستورية ما يزيد قليلا على 21 في المئة من الأصوات.

ويستبعد محللون اقتصاديون أن يحقق بوتين شيئا يذكر خلال الأعوام المقبلة في ما يتعلق بتحسين مستوى معيشة المواطنين.

ويحذر هؤلاء من أن الرئيس الروسي سيواجه أوقاتا عصيبة، في حالة عدم انعكاس الارتفاع البسيط الذي تشهده قيمة الروبل على زيادة في الدخول الحقيقية للمواطنين الروس.

وتراجعت شعبية بوتين بنسبة نحو 20 في المئة مقارنة بالمعدل المرتفع الذي تمتع به، خلال فترة الفورة والحماس القومي في أعقاب ضم روسيا لأقليم القرم الذي كان تابعا لدولة أوكرانيا المجاورة، على الرغم من استمرار معدلات شعبيته فوق مؤشر 60 في المئة.

ويقول الخبير في الشؤون الإقليمية الروسية ديار أوتال "على الصعيد الداخلي يواجه الكرملين اقتصادا يعاني من الركود بشكل مزمّن، ويرجع السبب في عدم القدرة على تحقيق النمو إلى مسائل متعلقة بالجوانب المؤسسية"، حيث تقلص دخل الفرد وفقا للقيمة الحقيقية للعملة خلال معظم فترات السنوات الست الماضية.

وأوضح أوتال الحاصل على درجة علمية من مركز ديفيس للدراسات الروسية والأوراسية التابع لجامعة هارفارد، أن "بوتين لم يحقق إنجازات خلال عام 2019، ومن غير المرجح أن يحقق شيئا خلال الأعوام المقبلة في ما يتعلق بتوقعات المواطنين الأساسية بتحسين مستويات معيشتهم".

وأشار استطلاع أجراه أكبر مركز مستقل لاستطلاع الرأي العام في روسيا إلى أن معظم الشباب الروسي حتى سن 24 عاما يريدون أن يهاجروا إلى الخارج بشكل دائم، وكانت هذه هي النسبة الأعلى في هذا الصدد منذ عقد من الزمان. ويعتقد أكثر من ثلثي الروس أن حكومتهم لا تعمل لصالح شعبها، وذلك وفقا لاستطلاع آخر للرأي العام أجراه مركز "ليفادا" المستقل الذي يتمتع بالاحترام.

ويقول إيفان كوربلا الخبير السياسي الروسي إن "بوتين لم تكن لديه أهداف محددة واضحة على الصعيد الداخلي عام 2019، وتمت إعادة انتخاب بوتين بصورة آمنة عام 2018، ولا تزال الفترة الباقية حتى إجراء انتخابات رئاسية جديدة طويلة حيث سيتم تنظيمها عام 2024، وليست هناك مؤشرات قوية تدل على أن قوة ونفوذ بوتين معرضان للخطر".

وأشارت المنظمة في تقييمها إلى أن الاستفتاء شهد عمليات تصويت متعددة وتزوير أوراق التصويت وانتهاك لخصوصية الناخبين".

وقالت "إن عشرات الملايين من الناخبين لم يتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم في أماكن محايدة" مضيفة "تم جمع نسبة كبيرة من الأصوات من خلال التصويت مباشرة في شركات ومؤسسات، تخضع فعليا لسيطرة قياداتهم".

ولم تدع الحكومة الروسية المنظمات المستقلة التي تعمل تحت مظلة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمراقبة عمليات التصويت.

ودعا الاتحاد الأوروبي روسيا إلى التحقيق في شبهات بمخالفات خلال الاستفتاء على التعديلات الدستورية. وقال المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي بيتر ستانو "أخذنا علما بتقارير

Peace to Afghanistan
اتفاق إحلال السلام
افغانستان ته د موافقتامة أوردن
الدوحة قطر ٢٩ فبراير ٢٠



Agreement for Bringing Peace to Afghanistan
اتفاق إحلال السلام في أفغانستان
افغانستان ته د سولب راوستلو ترون موافقتامة أوردن صلح به افغانستان
الدوحة قطر ٢٩ فبراير ٢٠٢٠
Doha Qatar 29 February 2020



Agreement for Bringing Peace to Afghanistan
اتفاق إحلال السلام في أفغانستان
افغانستان ته د سولب راوستلو ترون موافقتامة أوردن صلح به افغانستان
الدوحة قطر ٢٩ فبراير ٢٠٢٠
Doha Qatar 29 February 2020



طالبان تبتد رهانات الدوحة

التفاف طالبان على اتفاق السلام
يثير الشكوك حول الوساطة القطرية

علاقات وثيقة تربط «قاعدة الجهاد في شبه القارة الهندية» بطالبان

عاما، إلا أن تقرير البنتاغون يشكك في جدية الوسيط القطري. وعملت قطر على اختراق المواقف المتشددة للمتطرفين الأفغان للتقرب أكثر من واشنطن وطرح نفسها كشريك استراتيجي مهم للولايات المتحدة في المنطقة، غير أن خرق طالبان المتكرر لبندو اتفاق السلام بدأ أمالها.

وراهنت الدوحة على استثمار زخم توقيع اتفاق السلام بين واشنطن وطالبان خلال مراحل الأولى في فك العزلة التي فرضتها عليها دول المقاطعة (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) بعد أن اتهمت برعاية الإرهاب في المنطقة، وهو ما يبدو جليا من خلال الدعم المالي السخي لزعماء الحركات الإرهابية التي تجد في الأراضي القطرية ملاذا آمنا إن افتضح أمرها. وقالت مصادر دبلوماسية غربية مطلعة إن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني سعى لربط ملف طالبان الذي يؤرق الإدارة الأمريكية، بممارسة الأخيرة ضغوطا على دول المقاطعة التي بدأت في 5 يونيو 2017 ودخلت عامها الرابع، ل فك عزلتها.

ويشير هؤلاء إلى أن التعويل القطري على الضغوط الأمريكية لن يجدي نفعا، ما لم تتخزل الدوحة عن دعمها للإرهاب واستضافة قياداته على أراضيها وتوظيف قناة الجزيرة في التحريض على زعزعة استقرار المنطقة خدمة لأجندات إيرانية تركية تترصد بدول الخليج العربي.

وكان دونالد ترامب قد أبدى في وقت سابق استعدادا للتدخل والوساطة في النزاع وعبر عن اعتقاده في إمكانية التوصل إلى اتفاق، قائلا "إذا سنت لي المساعدة في التوسط بين قطر والإمارات والسعودية على الأخص فأني ساكون مستعدا لفعل ذلك واعتقد أنه سيكون لديكم اتفاق على نحو سريع للغاية".

الإصالح الأمريكية في تسوية قريبة ملف السلام المتعثر. وأعلنت الأمم المتحدة الخميس مقتل أو إصابة أكثر من 800 شخص في هجمات متعمدة استهدفت المدنيين في أفغانستان خلال النصف الأول من العام 2020، ما أثار مخاوف من أن العنف المتزايد يهدف إلى عرقلة محادثات السلام المرتقبة.

وفيما انخفض العنف في الفترة التي سبقت توقيع اتفاق بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، وبعد وقف لإطلاق النار دام ثلاثة أيام في مايو، تزايدت الهجمات مذاب في جميع أنحاء البلاد. وقالت بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية في أفغانستان (يوناما) في بيان "تشير الأرقام الأولية إلى مقتل وإصابة أكثر من 800 مدني في هجمات متعمدة ضد المدنيين خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2020".

وقالت البعثة إن طالبان مسؤولة عن نصف تلك الخسائر البشرية الفادحة. واشتبك المتمردون والقوات الأفغانية بانتظام عبر ولايات، لكن الهجمات استهدفت في الأسابيع الأخيرة مدعين وزعماء دينيين ومصلين وصحافيين وعاملين في مجال الرعاية الصحية وحقوق الإنسان في أرجاء البلاد. وفي 29 فبراير، شهدت الدوحة توقيع اتفاق بين الولايات المتحدة وطالبان يُهدد الطريق، وفق جدول زمني، لانسحاب أمريكي على نحو تدريجي من أفغانستان، لكن الأمر يتعرض لعراقيل قد تعيد الأمور إلى ما قبل الاتفاق.

وقدمت الدوحة، التي تربطها علاقات متينة بطالبان وتستضيف مكتبها السياسي على أراضيها، نفسها وسيطا يمكن للولايات المتحدة التعويل عليه لإنهاء الحرب الدائرة في البلاد منذ 19

تواصل حركة طالبان الأفغانية انتهاك بنود اتفاق السلام الموقع مع الولايات المتحدة في العاصمة القطرية الدوحة، ما يبثد الآمال الأمريكية بإنهاء الحرب الدائرة في البلاد منذ تسعة عشر عاما ويحرج الوسيط القطري الذي قدّم نفسه كشريك استراتيجي يمكن لواشنطن التعويل عليه في فض نزاعاتها.

واشنطن - كشف تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أن تنظيم "قاعدة الجهاد في شبه القارة الهندية" يقيم علاقات وثيقة مع حركة طالبان الأفغانية، ولديه "نية دائمة" لهجوم قوات أميركية واجتياها، ما يشكك في نزاهة الوساطة القطرية.

وجاء التقييم الأمني لوزارة الدفاع الأمريكية والذي سلم البنتاغون تقريرا بشأنه للكونغرس الأمريكي أن تنظيم "قاعدة الجهاد في شبه القارة الهندية" يقدم دعما روتينيا ويعمل مع مسؤولين لتقويض سلطة الحكومة الأفغانية، ولديه نية دائمة لهجوم قوات أميركية وأهداف غربية في المنطقة.

ويضيف التقرير أنه "على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه مؤخرا في عملية السلام، لا تزال قاعدة الجهاد في شبه القارة الهندية تقيم علاقات وثيقة مع طالبان في أفغانستان"، مرجحا أن يكون هذا التعاون هدفه الحماية والتدريب. ويعتبر مراقبون أفغان أن مقاربة واشنطن للانفاق مع طالبان سانحة إن اعتقد الأميركيون أن الحركة ستفي بعهدها بمنع القاعدة من استخدام أراضي أفغانستان منطلقا لهجماتها.

ويعتبر التزام المتطرفين بعدم استخدام الأراضي الأفغانية لشن هجمات على المصالح الأمريكية إلى جانب إطلاق سراح السجناء الحاليين لدى كابول وطالبان تمهيدا لبدء مفاوضات سلام داخلية، أبرز بنود "اتفاق الدوحة"، فيما يعكس نقض طالبان لتعهداتها عدم جديتها في إحلال السلام، ما يخيب

السلطة المعنوية المتحدث علنا عن حقوق الإنسان في أي مكان في العالم".

ويسمح القرار الأمريكي بمعاينة أي شخص أو كيان يساند المسؤولين الصينيين ماديا في انتهاك الالتزامات الصينية، فيما ينتظر النص، للدخول حيز التنفيذ، توقيع الرئيس دونالد ترامب.

ويذكر النص تحديدا "قادة في الحزب الشيوعي الصيني وكذلك وحدات من الشرطة متورطة في قمع المتظاهرين الصينيين ماديا في انتهاك الالتزامات التي تبرم صفقات مهمة" مع الأشخاص والكيانات التي تخضع للعقوبات، والتي سنسحبها إجراءات عقابية أيضا.

وصوت لصالح القرار كل من الجمهوريين والديمقراطيين الذين يرغبون في تعزيز الضغط على بكين

بمعزل عن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية منذ أن أعلنت الصين قانونا للأمن القومي في هونغ كونغ ثم أقرته الثلاثاء.

وكانت واشنطن ألغت في نهاية مايو الوضع التفضيلي الممنوح لهونغ كونغ، بينما حذر وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الأربعاء من أنه لا يستبعد فرض إجراءات أميركية جديدة.

وقالت بكين الخميس إنها "تأسف وتعارض بحزم" تصويت مجلس النواب. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية جاو ليجيان إن "هونغ كونغ، بما في ذلك القانون حول الأمن القومي، قضايا داخلية للصين ولا يستطيع أي بلد التدخل فيها".

ويمح قانون "الأمن القومي" الذي فرضته بكين على هونغ كونغ، النظام

السلطة المعنوية المتحدث علنا عن حقوق الإنسان في أي مكان في العالم".

ويسمح القرار الأمريكي بمعاينة أي شخص أو كيان يساند المسؤولين الصينيين ماديا في انتهاك الالتزامات الصينية، فيما ينتظر النص، للدخول حيز التنفيذ، توقيع الرئيس دونالد ترامب.

ويذكر النص تحديدا "قادة في الحزب الشيوعي الصيني وكذلك وحدات من الشرطة متورطة في قمع المتظاهرين الصينيين ماديا في انتهاك الالتزامات التي تبرم صفقات مهمة" مع الأشخاص والكيانات التي تخضع للعقوبات، والتي سنسحبها إجراءات عقابية أيضا.

وصوت لصالح القرار كل من الجمهوريين والديمقراطيين الذين يرغبون في تعزيز الضغط على بكين

بمعزل عن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية منذ أن أعلنت الصين قانونا للأمن القومي في هونغ كونغ ثم أقرته الثلاثاء.

وكانت واشنطن ألغت في نهاية مايو الوضع التفضيلي الممنوح لهونغ كونغ، بينما حذر وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الأربعاء من أنه لا يستبعد فرض إجراءات أميركية جديدة.

وقالت بكين الخميس إنها "تأسف وتعارض بحزم" تصويت مجلس النواب. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية جاو ليجيان إن "هونغ كونغ، بما في ذلك القانون حول الأمن القومي، قضايا داخلية للصين ولا يستطيع أي بلد التدخل فيها".

ويمح قانون "الأمن القومي" الذي فرضته بكين على هونغ كونغ، النظام

السلطة المعنوية المتحدث علنا عن حقوق الإنسان في أي مكان في العالم".

ويسمح القرار الأمريكي بمعاينة أي شخص أو كيان يساند المسؤولين الصينيين ماديا في انتهاك الالتزامات الصينية، فيما ينتظر النص، للدخول حيز التنفيذ، توقيع الرئيس دونالد ترامب.

ويذكر النص تحديدا "قادة في الحزب الشيوعي الصيني وكذلك وحدات من الشرطة متورطة في قمع المتظاهرين الصينيين ماديا في انتهاك الالتزامات التي تبرم صفقات مهمة" مع الأشخاص والكيانات التي تخضع للعقوبات، والتي سنسحبها إجراءات عقابية أيضا.

وصوت لصالح القرار كل من الجمهوريين والديمقراطيين الذين يرغبون في تعزيز الضغط على بكين

السلطة المعنوية المتحدث علنا عن حقوق الإنسان في أي مكان في العالم".

ويسمح القرار الأمريكي بمعاينة أي شخص أو كيان يساند المسؤولين الصينيين ماديا في انتهاك الالتزامات الصينية، فيما ينتظر النص، للدخول حيز التنفيذ، توقيع الرئيس دونالد ترامب.

ويذكر النص تحديدا "قادة في الحزب الشيوعي الصيني وكذلك وحدات من الشرطة متورطة في قمع المتظاهرين الصينيين ماديا في انتهاك الالتزامات التي تبرم صفقات مهمة" مع الأشخاص والكيانات التي تخضع للعقوبات، والتي سنسحبها إجراءات عقابية أيضا.

وصوت لصالح القرار كل من الجمهوريين والديمقراطيين الذين يرغبون في تعزيز الضغط على بكين

مجلس النواب الأمريكي يعاقب الصين دفاعا عن هونغ كونغ

بمعزل عن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية منذ أن أعلنت الصين قانونا للأمن القومي في هونغ كونغ ثم أقرته الثلاثاء.

وكانت واشنطن ألغت في نهاية مايو الوضع التفضيلي الممنوح لهونغ كونغ، بينما حذر وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الأربعاء من أنه لا يستبعد فرض إجراءات أميركية جديدة.

وقالت بكين الخميس إنها "تأسف وتعارض بحزم" تصويت مجلس النواب. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية جاو ليجيان إن "هونغ كونغ، بما في ذلك القانون حول الأمن القومي، قضايا داخلية للصين ولا يستطيع أي بلد التدخل فيها".

ويمح قانون "الأمن القومي" الذي فرضته بكين على هونغ كونغ، النظام

بمعزل عن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية منذ أن أعلنت الصين قانونا للأمن القومي في هونغ كونغ ثم أقرته الثلاثاء.

وكانت واشنطن ألغت في نهاية مايو الوضع التفضيلي الممنوح لهونغ كونغ، بينما حذر وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الأربعاء من أنه لا يستبعد فرض إجراءات أميركية جديدة.

وقالت بكين الخميس إنها "تأسف وتعارض بحزم" تصويت مجلس النواب. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية جاو ليجيان إن "هونغ كونغ، بما في ذلك القانون حول الأمن القومي، قضايا داخلية للصين ولا يستطيع أي بلد التدخل فيها".

ويمح قانون "الأمن القومي" الذي فرضته بكين على هونغ كونغ، النظام

بمعزل عن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية منذ أن أعلنت الصين قانونا للأمن القومي في هونغ كونغ ثم أقرته الثلاثاء.

وكانت واشنطن ألغت في نهاية مايو الوضع التفضيلي الممنوح لهونغ كونغ، بينما حذر وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الأربعاء من أنه لا يستبعد فرض إجراءات أميركية جديدة.

وقالت بكين الخميس إنها "تأسف وتعارض بحزم" تصويت مجلس النواب. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية جاو ليجيان إن "هونغ كونغ، بما في ذلك القانون حول الأمن القومي، قضايا داخلية للصين ولا يستطيع أي بلد التدخل فيها".

ويمح قانون "الأمن القومي" الذي فرضته بكين على هونغ كونغ، النظام

بمعزل عن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية منذ أن أعلنت الصين قانونا للأمن القومي في هونغ كونغ ثم أقرته الثلاثاء.

وكانت واشنطن ألغت في نهاية مايو الوضع التفضيلي الممنوح لهونغ كونغ، بينما حذر وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الأربعاء من أنه لا يستبعد فرض إجراءات أميركية جديدة.

وقالت بكين الخميس إنها "تأسف وتعارض بحزم" تصويت مجلس النواب. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية جاو ليجيان إن "هونغ كونغ، بما في ذلك القانون حول الأمن القومي، قضايا داخلية للصين ولا يستطيع أي بلد التدخل فيها".

ويمح قانون "الأمن القومي" الذي فرضته بكين على هونغ كونغ، النظام

